

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١٠

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة فى روما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الإيطالية

بشأن شراكة جديدة للتنمية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ،

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم الموقعة فى روما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩ بين حكومتى

جمهورية مصر العربية والجمهورية الإيطالية بشأن شراكة جديدة للتنمية ، وذلك مع التحفظ

بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى القعدة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ١٩ أكتوبر سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك

مذكرة تفاهم

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الجمهورية الإيطالية

بشأن

شراكة جديدة للتنمية

حكومة جمهورية مصر العربية ، ممثلة في وزارة التعاون الدولي والمشار إليها فيما بعد بـ MIC ، من جانب ،

وحكومة الجمهورية الإيطالية ، ممثلة في وزارة الخارجية الإيطالية والمشار إليها فيما بعد بـ MAE ، من جانب آخر ،

المشار إليهما فيما بعد بـ «الطرفان» ،

حيث إن

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الإيطالية ترغبان في تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين .

وأخذًا في الاعتبار

اتفاق التعاون العلمي والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الإيطالية الموقع في ٢٩ أبريل ١٩٧٥ ، وبروتوكوله الإضافى الذى تم إحلاله بالاتفاق الإطارى للتعاون التسمى الموقع بين الطرفين في ١٧ يناير ٢٠١٠ ،

قد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

تتيح حكومة الجمهورية الإيطالية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تبلغ قيمتها ١٠ ملايين يورو للفترة من ٢٠١٢/٢٠١٠ بشرط توافر الموارد بموجب القانون المالى الإيطالى ذى الصلة .

وتقول المنحة المشروعات/البرامج التى تقع فى نطاق المجالات ذات الأولوية المشار إليها فى المادة (٢) .

بالإضافة إلى ذلك تتيح حكومة الجمهورية الإيطالية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تصل إلى ٣ ملايين يورو لتمويل مشروع لتحسين صحة الرضع وتغذية الأطفال فى مصر مع منظمة الفاو من خلال إسهام تطوعى إلى المنظمة .

علاوة على المبالغ المذكورة بعاليه فإن حكومة الجمهورية الإيطالية تشارك في تمويل مشروعات / برامج التعاون الثلاثي مع حكومة جمهورية مصر العربية وفقاً لمذكرة التفاهم المختصة به والتي يتم توقيعها بين الأطراف .

(مادة ٢)

يوافق الطرفان على اعتبار المجالات التالية ذات أولوية في الدعم من خلال مذكرة التفاهم هذه : التعليم وتنمية الموارد البشرية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الصحة ، الحفاظ على التراث الثقافي ، حماية البيئة وإدارة المحميات الطبيعية .
مرفق مع مذكرة التفاهم قائمة استرشادية للمشروعات المقترحة تمويلها من خلال المنحة الإيطالية المشار إليها .

وتعتبر هذه القائمة الاسترشادية جزءاً لا يتجزأ من مذكرة التفاهم الحالية .
وبناءً عليه يتم إبرام اتفاق خاص لكل مشروع بين الطرفين .

(مادة ٣)

تعفى السلع والأعمال والخدمات المتعلقة بالمشروعات المقترحة والممولة وفقاً لمذكرة التفاهم هذه من الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات و/ أو أية ضرائب أو أعباء مالية مفروضة بموجب القوانين المصرية .

(مادة ٤)

أية نزاعات تنشأ بين الطرفين تتعلق بتفسير و/ أو تطبيق مذكرة التفاهم يتم تسويتها من خلال القنوات الدبلوماسية .

(مادة ٥)

تدخل مذكرة التفاهم حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام أى من الطرفين لآخر إخطار بشأن إنهاء الإجراءات القانونية المتعلقة به في بلده .
مدة مذكرة التفاهم هذه ثلاث سنوات من تاريخ دخولها حيز النفاذ ويمكن مد هذه الفترة بناء على اتفاق بين الطرفين .

يمكن إنهاء مذكرة التفاهم أو تعليقها بشكل كلي أو جزئي بناءً على إخطار كتابي من أحد الطرفين ، ويكون الإنهاء أو التعليق ساريًا بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار .
إشهاداً على ما تقدم ، قام الموقعان أدناه المفوضان من حكومتيهما بتوقيع مذكرة التفاهم .

وقعت في روما بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٠ من أصلين باللغات العربية والإيطالية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة الجمهورية الإيطالية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

فرانكو فراتيني

فايزة أبو النجا

وزير الخارجية الإيطالية

وزيرة التعاون الدولي

قائمة استرشادية للمشروعات المقترحة تمويلها في إطار مذكرة التفاهم

١ - برنامج التعاون البيئي المصري الإيطالي ، المرحلة الثالثة :

يركز المشروع على مناطق المحميات المصرية في الصحراء الغربية ، وخاصة مناطق المحميات في محافظات الفيوم والوادي الجديد ومرسى مطروح .

يصل المبلغ التقديرى إلى ٣ ملايين يورو .

٢ - تشجيع وحماية حقوق الأطفال وتمكين أسرهم :

يستلزم المشروع مضاعفة العمل المبذول على المستويين القومى والمحلى فيما يخص كل منهما من خلال أنشطة بناء مؤسسى وقدرات لوزارة الدولة للأسرة والسكان من خلال إنشاء وتنفيذ نموذج تنموى متكامل فى محافظة الفيوم .

ويصل المبلغ التقديرى إلى ١,٥ مليون يورو .

٣ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الساحل الشمالى الغربى :

يهدف المشروع إلى تقديم نموذج تنمية ذاتية مستدامة على النطاق الإقليمى ، معتمداً على المواد المحلية والموارد البشرية والتقاليد من أجل تعزيز الإنتاج المحلى والصناعات اليدوية وتنمية الأنشطة المولدة للدخل .

ويصل المبلغ التقديرى إلى ١ مليون يورو .

٤ - برنامج التعاون لتطوير التعليم والبحث العلمى :

يركز المشروع المشترك على المجالات التالية : الطاقات المتجددة ، التقنيات المطبقة على التراث الثقافى ، الزراعة والمتابعة البيئية ، الصحة ، والتعليم عن بعد .

ويصل المبلغ التقديرى إلى ٦٥٠ ألف يورو .

يمكن للطرفين بشكل مشترك تحديد مشروعات أخرى للتمويل مثل التدريب المهنى

لمدرسة التمريض فى بورسعيد فى نطاق المبلغ المخصص بالمادة (١) .

ويتم إبرام اتفاق منفصل بين الأطراف لمثل هذه المشروعات .